في لقاء الخبراء الوطني الخامس تحت شعار «الإعلام شريك استراتيجي في الوقاية من العنف الأسري»

الأميرة عادلة بنت عبدالله: بعض وسائل الإعلام تنشر قضايا العنف دون الأخذ بأبعاد ما ينشر

تغطية/ تامر موسى

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني، وبحضور وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، نظم برنامج الأمان الأسري الوطني، لقاء الخبراء الوطني الخامس تحت شعار «الإعلام شريك استراتيجي في الوقاية من العنف الأسري».

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود خلال الجلسة الافتتاحية في اللقاء «إن الإعلام في العصر الحديث قوة مؤثرة في كافة جوانب الحياة اليومية، حيث إنه يتجاوز نقل المعلومات إلى المساهمة في تشكيل الرأي العام، وأضافت سمو الأميرة «الدراسات والبحوث في قضية العنف الأسري أكدت أن معظم وسائل الإعلام تنشر أخبار العنف الأسري وتناقشه كقضية مستقلة دون الأخذ بعين الاعتبار أبعاد ما يبث من مواد قد تتضمن تكريسًا لمفهوم العنف أو تسوغ له».

وأشارت سموها إلى أن وزارة الإعلام الكويتية أجرت مؤخرًا دراسة حول دور وسائل الإعلام في نشر العنف والجريمة بين الشباب، أثبتت أن هناك صلة بين تزايد أعمال العنف بنسب متفاوتة مع ما يتم نشره في وسائل الإعلام المختلفة، وقالت سموها إن الوعي يعد أحد أساسيات علاج قضايا المجتمع، وحسب دراسة أجراها برنامج الأمان الأسري الوطني بعنوان (العنف الأسري وإيذاء الأطفال في المملكة) فإن منسوبي الجمعيات الخيرية والمستشفيات هم أكثر الفئات الاجتماعية وعيًا بموضوع الاعتداء على الأطفال وإهمالهم بنسبة وصلت إلى ٤٥ بالمائة و٤٤ بالمائة على التوالي، مشيرة إلى خطورة سطحية التعامل الإعلامي مع ما ينشر من مواد تسوغ العنف الأسري أو تبرره.

كلمة وزير الإعلام والثقافة

من جانبه أكد معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة أن ازدياد العنف الأسري شكل ظاهرة مؤرقة للمجتمعات الحديثة، كما أنها تهدد ألفة مجتمعنا وسكينته، مشيرًا إلى أن دعم قيادتنا الرشيدة ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، لبرنامج الأمان الأسري يأتي إيمانًا بالدور الذي يحققه الأمان الأسري داخل الأسرة التي هي نواة المجتمع الكبير، وأضاف خوجة قائلاً: الذي يؤسف له أن ٢,٥ بالمائة من المجتمع السعودي لديهم وعي ضد العنف الأسري، وشكلت ظاهرة العنف اللفوي في مجتمعنا الظاهرة الأكثر انتشارًا بين جميع طوائف المجتمع، حيث بلغت ما نسبته ١٨بالمائة، تلتها ظاهرة العنف النفسي بنسبة ١٦بالمائة، وهذا يضعنا أمام موقف محير، وإن كنا نفتقد الكثير من الإحصائيات والدراسات الأكاديمية، فرغم توافر وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، إلا أن المجتمع يجهل بشكل كبير هذه الظاهرة، بل وإن أكبر مظاهر العنف لديه العنف اللفظي.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام إن ظاهرة العنف من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية وهي ظاهرة متذبذبة صعودًا وهبوطًا حسب المؤثرات المحيطة بالفرد والأسرة والمجتمع والبلاد وللعنف النفسي والعنف الصحي والعنف الجنسي والضرب والتسلط والحرمان والإجحاف والتحرش والعزل، وقد حدد بعض الدراسات أن مسببات العنف تكمن في تعاطي المخدرات والمسكرات والأمراض النفسية والاجتماعية لأحد الزوجين أو كليهما، وكذلك اضطربات العلاقة بين الزوجين والأسرة، وقد أسس الإسلام لقاعدة كبيرة وعريضة لمكافحة العنف مبنية على الترحم والترفق في المعاملة، وهذه المنهجية الإسلامية هي بحث تربية راقية وسلوك حضاري.

وتابع معالي الوزير: في تقرير لوحدة الارشاد الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية أن ٣٠ بالمائة من المشكلات زوجية و٢٠ بالمائة أسرية، بالإضافة إلى ذلك نجد أن ظاهرة الإباحية بجميع أشكالها تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز ثقافة العنف، وقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت على ضحايا العنف الأسري أن ٧٥ بالمائة من ضحايا العنف لايزالون يذكرون بعضًا من مظاهر العنف التي مروا بها بعد سنتين ونصف السنة من وقوع الحادثة، وقد تستمر هذه الآثار بضع سنوات ومن الآثار الجانبية التي تلاحظ عليهم الخوف والارتعاش والخمول وعدم القدرة على أداء المهام، فهذه بحق قتل لبراءة الطفولة وجريمة في المجتمع لا تغتفر.

وكشفت الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري إنه

د. عبدالعزيز خوجة:
ازدياد العنف الأسري شكل ظاهرة مؤرقة للمجتمعات الحديثة

حسب الدراسات الأخيرة فإن ثلاث نساء من كل عشر يتعرضن للعنف في السعودية، وأشارت إلى أن المستشفيات السعودية تستقبل أكثر من٢٠٠ طفل مصاب باعتداء عنفي سنويًا حسب السجل الوطني لإحصائيات الطفل، وقالت: إن إحصاءات الحماية الأسرية توثق أكثر بكثير من هذه الإحصائية لحالات العنف، لكن الاعتداءات تكون أقل حدة.

استهلال الجلسات النقاشية

الجلسة الأولى

«المعالجة الإعلامية لقضية العنف الأسري»

استهلت الجلسة الأولى التي جاءت بعنوان «المعالجة الإعلامية لقضية العنف الأسري» وأدارها الإعلامي صلاح الغيدان، وأقيمت بفندق ماريوت الرياض بعرض فيلم مرئي عن العنف الأسري.

ناقشت عقب ذلك مديرة دار الحماية والضيافة للفتيات بالرياض الأخصائية النفسية الأولى الدكتورة موضي الزهراني موضوع «أثر الإعلام على قضية العنف الأسري»، وتطرقت لبعض الحالات التي تردها في الدار، داعية الإعلاميين إلى مناقشة الأمور المتعلقة بالدار والرعاية التي تقدم

شارك في الندوة

موضي بنت محمد الزاهراني، مديرة إدارة الحماية والضيافة للفتيات/ أخصائية نفسية أولى

نورة بنت سعد الحويتي، مستشارة تدريب وتطوير في الإعلام والاتصال الإنساني

د. عبدالله بن ناصر الحمود، أستاذ الإعلام في «كلية الإعلام والاتصال» جامعة الإمام

د. عبدالملك بن عبدالعزيز الشلهوب، أستاذ بقسم الإعلام جامعة الملك سعود

د. سعود بن صالح الكاتب، أستاذ بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة

الإعلامي صلاح بن طالع بن ناصر الغيدان، مذيع برامج اجتماعية حوارية

موضي الزهراني:
أدعو الإعلاميين لتسليط الضوء على الأمور المتعلقة بدار الحماية والضيافة للفتيات وتبني القضايا الأسرية.

د. الشلهوب:
يجب تأهيل الإعلاميين ووضع استراتيجية إعلامية، والاهتمام بالقضايا الاجتماعية.

لهم، مشيرة إلى وجود بعض القصور في قضايا مكافحة العنف الأسري وطالبت بتبني القضايا الأسرية.

كما تحدثت من جهتها مستشارة التدريب والتطوير في الإعلام والاتصال الإنساني المدربة نورة بنت سعد الحويتي عن «أثر الدراما على قضايا العنف الأسري»، مؤكدة أن الإعلام هو حلقة الوصل لإيصال الرسائل والمعلومات للرأي العام.

أما أستاذ الإعلام المشارك بقسم الإعلام في جامعة الملك سعود الدكتور عبدالملك الشلهوب فتحدث عن «قضية العنف الأسري بين النظرية والتطبيق» وتناول الوقاية وأهمية ممارسة الدور الوقائي وأهميتها والعمل على ما بعد مرحلة الحل، مؤكدًا أهمية تأهيل الإعلاميين ووضع استراتيجية إعلامية، والاهتمام بالقضايا الاجتماعية.

واستعرض أستاذ الإعلام المشارك بكلية الإعلام والاتصال الدكتور عبدالله الحمود في ورقة عمل قدمها عن «العنف الأسري في الإعلام السعودي.. إنجازات وتحديات» واقع الإعلام السعودي في معالجته لهذا الموضوع، ودور الإعلام الجديد المجتمعي والتشاركي والفردي، وتطرق لمفهوم العنف وتطويع حريات الاتصال وتداول المعلومات، ودعم إنشاء المؤسسات المجتمعية الأهلية ومحاولة الوصول إلى مرحلة السلطة الرابعة للإعلام، وإيجاد متخصصين في الإعلام المجتمعي.

وتطرق أستاذ الإعلام بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور سعيد كاتب في ورقته إلى «العنف الأسري في عصر الإعلام الجديد» واستعرض العديد من الموضوعات وقضايا العنف الأسري التي تعرضت لها بعض الحالات وتم تداولها إعلاميًا.

د.عبد الله الحمود:

على المجتمع دعم إنشاء المؤسسات المجتمعية الأهلية، ونأمل الوصول لمرحلة السلطة الرابعة للإعلام.

د. الكاتب:

غياب الإحصاءات عن حالات العنف الأسري شكل هاجسًا، ويجب تطبيق عقوبات رادعة.

وأكد أن غياب الإحصاءات عن حالات العنف الأسري يشكل هاجسًا، مطالبًا بوجوب تطبيق عقوبات رادعة ووجوب إيجاد إعلام متخصص. عقب ذلك فتح باب النقاش للمداخلات.

بعد ذلك كرمت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني المتحدثين في الجلسة.

الجلسة الثانية

«دور الإعلام في الوقاية من العنف الأسري»

بدأت الجلسة الثانية التي جاءت بعنوان «دور الإعلام في الوقاية من العنف الأسري» حيث ناقش المجتمعون استراتيجية إعلامية وطنية للوقاية من العنف الأسري، وأهم التغيرات التي نصت عليها الاستراتيجية التي تمحورت في رؤية البرنامج والرسالة والقيم وتوجه البرنامج وتشكيل مجلس الإدارة الجديد والهيكل التنظيمي والخدمات المقدمة للبرنامج.

وعرض المجتمعون في الجلسة جهود وتطلعات برنامج الأمان الأسري الوطني في الوقاية من العنف الذي يسعى إلى أن يكون مركز التميز في شؤون العنف الأسري بتقديم برامج الوقاية والتأهيل ونشر الوعي وبناء شراكات مع المهنيين والمختصين والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة والمنظمات الدولية لتوفير بيئة أسرية أمنة.

وقام المجتمعون بتناول أهم القيم التي ترتكز عليها الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمان الأسري الوطني وهي التميز ووحدة الأسرة والمساءلة والالتزام والمصداقية والنزاهة والتعاون المشترك.

وكشف المجتمعون في الجلسة عن التوجه الجديد لبرنامج الأمان الأسري الوطني الذي يركز على تقديم خدمات الوقاية والمناصرة، وتقديم الخدمة بشكل غير مباشر للمستفيدين، وتدريب ونقل المعرفة إلى المختصين لنقلها للأشخاص ذوي العلاقة أو المتعرضين للعنف لرفع مستوى الوعي لديهم.

وبين المجتمعون أن الهدف الأسمى لبرنامج الأمان الأسري الوطني الاستراتيجي هو افتتاح فروع جديدة في جميع مناطق المملكة والتوجه إلى أن يكون هناك ١٣ فرعًا لخدمة البرنامج، مشيرين إلى أن مجلس برنامج الأمان الأسري الجديد مكون من ٦ وزارات ذات علاقة، وهم وزارة التربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الثقافة والإعلام ووزارة العدل ووزارة الداخلية التي يتم العمل معهم بشكل دائم ويكون لهم ممثلون في مجلس البرنامج.

وفي ختام الجلسة الثانية تم عرض التوصيات.

نبذة عن برنامج الأمان الأسري الوطني

النشأة

تم إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني بناءً على الأمر السامي رقم ١١٤٧١ /م ب الصادر بتاريخ ١٦ شوال ١٤٢٦هـ الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م كبرنامج وطني يهدف لحماية الأسرة من العنف ويرتبط إداريًا بالشؤون الصحية للحرس الوطني.

الرؤية

الريادة في تعزيز أمن وسلامة ووحدة الأسرة.

الرسالة

يسعى «برنامج الأمان الأسري الوطني » أن يكون مركزَ التميزِ في شؤونِ العنفِ الأسرِي وذلك بتقديم برامجِ الوقاية والمساندة ونشر الوعي وبناء شراكاتٍ مهنيةٍ مع المتخصصين والمؤسسات الحكومية والأهلية والمنظماتِ الدوليةِ لتوفير بيئةٍ أسريةٍ آمنة في المملكة العربية السعودية..

مجالات عمل برنامج الأمان الأسري الوطني

١- تعزيز دور المملكة في المجالات الإنسانية والمساهمة في إعداد الأنظمة والسياسات الوطنية لمكافحة العنف الأسري.

٢- المساهمة في إعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية المستقبلية لمكافحة العنف الأسري.

٣- تعزيز الشراكة والتضامن مع القطاعات الحكومية والجمعيات الأهلية والخيرية المعنية من أجل توحيد الجهود الوطنية المشتركة، والعمل على تجاوزالعقبات والازدواجية في الأهداف والأداء.

٤- رفع الوعي المجتمعي أفرادًا ومؤسسات بأضرار العنف الأسري وتأثيراته السلبية على المجتمع على المدى البعيد.

٥- تأهيل وتدريب العاملين لدى مختلف الجهات المعنية للتعامل بفعالية مع قضايا العنف الأسري.

٦- دعم الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري والجهات المقدمة للرعاية لهم.